



تضييق الخناق

عراقيل التحالف والحوثيين تُفاقم المعاناة الناجمة عن الأزمة
الإنسانية في اليمن



منظمة العفو
الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم ما يزيد على 7 مليون شخص
يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بحقوقهم الإنسانية.

وتتمثل رؤية المنظمة في أن يتمتع جميع البشر بجميع حقوق الإنسان
المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية
لحقوق الإنسان.

ومنظمة العفو الدولية منظمة مستقلة عن جميع الحكومات والعقائد
السياسية أو المصالح الاقتصادية أو المعتقدات الدينية، وتتلقى تمويلها
من أعضائها ومن التبرعات العامة.

© صورة الغلاف: عمال يفرغون مساعدات القمح التي قدمتها اليونيسف من

سفينة شحن في ميناء الحديدية في البحر الأحمر في 27 يناير/كانون الأول 2018.
وميناء الحديدية هو نقطة دخول رئيسية لمساعدات الأمم المتحدة إلى اليمن الذي مزقه
الحرب.

©ABDO HYDER/AFP/Getty Images

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2018

ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب
رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسبة المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر
استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجترار في المادة
أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).

<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode>

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org

وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة
تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.

الطبعة الأولى 2018

الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: MDE 31/8505/2018
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org



منظمة العفو
الدولية

قائمة المحتويات

7	2. منهجية البحث
8	3. خلفية
10	4. القيود المفروضة على دخول اليمن
10	1.4 القيود المفروضة على الواردات من السلع الأساسية
12	2.4 التأخير المفرط في منح التصاريح للمركبات
15	5. العراقيل داخل اليمن
18	6. الأحكام المطبقة في القانون الدولي
21	7. نتائج وتوصيات

تضييق الخناق

عراقيل التحالف والحوثيين تُفاقم المعاناة الناجمة عن الأزمة الإنسانية في اليمن

منظمة العفو الدولية

1. ملخص

ثلاثة أعوام كاملة مرت على النزاع المسلح في اليمن، الذي خلف ما يزيد عن 6,000 قتيل و10,000 جريح، وأدى إلى نزوح ما يزيد على مليوني يمني. وما برح اليمن يعاني إحدى أكثر الأزمات الإنسانية تفاقمًا في العالم، حيث تقدر نسبة من يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية بنحو 75% من السكان.

منظمة العفو الدولية تفحصت دور طرفين رئيسيين من أطراف النزاع في استفحال الحالة الإنسانية البائسة في الأصل، فقامت بتوثيق كيف فرض التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية القيود على دخول سلع ومساعدات أساسية من قبيل الغذاء والوقود والمواد الطبية إلى اليمن، بينما وضعت سلطات الأمر الواقع الحوثية العراقية أمام حركة المساعدات الإنسانية داخل البلاد.

أجرت منظمة العفو الدولية بحثاً بشأن هذه المسائل ما بين ديسمبر/كانون الأول 2017 ويونيو/حزيران 2018. فأجرت مقابلات عبر الهاتف وتواصلت عبر البريد الإلكتروني مع 12 من العاملين في مجال المساعدات، وثمانية من المهنيين الطبيين، وخمسة من ناشطي المجتمع المحلي، وجميعهم موجودون في صنعاء والحديدة وتعز. كما قمنا باستعراض بيانات صادرة عن التحالف، وعن الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، وعن سلطات الأمر الواقع الحوثية؛ وتقارير صادرة عن "فريق الخبراء الدوليين المعني باليمن"، وكذلك معلومات نشرها "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" (أوتشا) ومنظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وتقارير صدرت عن منظمات غير حكومية دولية ومجموعات محلية للمراقبة، ومقالات نشرت في وسائل الإعلام.

في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، وعقب هجوم صاروخي من جانب قوات الحوثيين على العاصمة السعودية، الرياض، أغلق التحالف مؤقتاً جميع المنافذ البرية والجوية والبحرية لليمن. وفي 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، أعلن أنه سيسمح بإعادة فتح مطار صنعاء أمام الرحلات الإنسانية فقط، وميناء الحديدة لتلقي "المساعدات الإنسانية العاجلة ومواد الإغاثة". بيد أن المساعدات الإنسانية غير كافية لسد حاجات سكان اليمن، الذين يعتمدون أيضاً على ما يتم استيراده من سلع أساسية كالمحروقات والغذاء والمواد الطبية. فطبقاً لمصادر "أوتشا"، لم تلبّ المعدلات الشهرية من الوقود المستورد، ما بين يوليو/تموز 2016 وأكتوبر/تشرين الثاني 2017، سوى 29% من حاجات اليمن. وانخفض المعدل، منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2017، إلى 21%. كما أدى نقص الوقود إلى تقليص فرص الوصول إلى الغذاء والماء النظيف والانتفاع بالصحة، وأسهم في انتشار أمراض يمكن الوقاية منها. وبحسب "أوتشا"، أمكن تلبية ما معدله 96% من حاجات اليمن الشهرية إلى الغذاء المستورد، ما بين يوليو/تموز 2016 وأكتوبر/تشرين الأول 2017. غير أن هذه النسبة انخفضت إلى 68% منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2017.

وعقب تبني مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار 2216، في 2015، أخذت المملكة العربية السعودية تفتش المراكب وتؤخر أو تقيد دخولها إلى موانئ البحر الأحمر اليمنية، مدّعية أنها تطبق الحظر المفروض على توريد الأسلحة، كما نص القرار. وفي رد على القيود التي فرضها التحالف، أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة، في 2016، "آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن" (آلية التحقق والتفتيش) لتسهيل تدفق السلع على ظهر المراكب التجارية نحو الموانئ اليمنية على البحر الأحمر. بيد أن التحالف أصر على مواصلة عمليات تفتيش السفن، حتى بعد أن تكون آلية التحقق والتفتيش قد منحتها التصاريح اللازمة لدخول الميناء. وغدت المراكب المتجهة إلى الموانئ اليمنية على البحر الأحمر مضطرة إلى انتظار أن يسمح لها التحالف بالدخول لمدة 120 ساعة في المعدل،

تضييق الخناق

عراقيل التحالف والحوثيين تُفاقم المعاناة الناجمة عن الأزمة الإنسانية في اليمن

خلال مارس/أذار 2018، ولمدة 74 ساعة في أبريل/نيسان 2018. وفي بعض الحالات، قام التحالف بتغيير وجهة السفن نحو المملكة العربية السعودية وابتحازها لفترات إضافية تصل إلى أسابيع بغرض التفتيش. وعلى الرغم من قيام التحالف بعمليات تفتيش للمراكب الحاصلة على تصاريح الدخول من آلية التحقق والتفتيش، بصورة منتظمة، منذ 2016، إلا أنه امتنع بصورة متكررة عن رفع التقارير الخاصة بالحوادث، متجاهلاً الإجراءات التي يتطلبها مجلس الأمن الدولي.

إن هذه القيود قد تركت بصماتها السلبية على فرض حصول المدنيين اليمنيين على الخدمات الأساسية والضرورية، بما في ذلك الغذاء والماء النظيف. فقد كان لذلك أثره السلبي الشديد، على سبيل المثال، على توفير الرعاية الصحية لهم، وبصورة جزئية نتيجة شح الوقود الذي يحتاجه عمل المستشفيات. واتسعت الأضرار التي لحقت بالمدنيين كنتيجة مباشرة لما فرض من قيود بعدم التناسب مع أية ميزة عسكرية مباشرة متوخاة منها، وبذا فقد شكلت خرقاً للقانون الدولي الإنساني. وفضلاً عن ذلك، يشير توقيت فرض التحالف للقيود المشددة، والطريقة التي فرضت بها، إلى أنها ترقى إلى مرتبة العقوبة الجماعية للسكان المدنيين باليمن، وهو ما يشكل جريمة حرب.

كما تشير معطيات البحث التي توصلت إليها منظمة العفو الدولية إلى أن سلطات الأمر الواقع الحوثية قد وضعت العراقيل في سبيل إيصال المساعدات الإنسانية لمحتاجيها داخل اليمن. فوصف عاملون في مجال المساعدات لمنظمة العفو الدولية كيف أن نظام إصدار التصاريح لحركة المركبات والسلع والأشخاص قد أدى إلى تقييد حرية المنظمات الإنسانية وموظفيها في التنقل داخل البلاد. واشتكى هؤلاء من أن الإجراءات البيروقراطية الزائدة قد تسببت في عمليات تأخير مفرطة. ففي واحدة من هذه الحالات، وصف لنا موظف مسؤول في مجال المساعدات كيف استغرق الأمر شهرين كاملين، عقب وصول شحنة المساعدات إلى البلاد، حتى تمكنت المنظمة المسؤولة عنها من نقلها إلى خارج صنعاء: "كان الجزء الأكثر صعوبة في العملية كلها هو إخراج المعونات من المخازن عقب وصولها إلى اليمن". وأبلغ عاملون في مجال المساعدات منظمة العفو الدولية أيضاً أن سلطات الأمر الواقع الحوثية تعمل بصورة غير متسقة ونظامية، وتستخدم نفوذها للسيطرة على تسليم المعونات. وتعارض هذه الممارسات مع واجبها بمقتضى القانون الدولي الإنساني في أن تسمح لمواد الإغاثة التي يحتاجها المدنيون بالعبور السريع دون عراقيل وبصورة محايدة، وفي أن تيسر ذلك.

ومما يثير القلق أكثر، وصف عدة عاملين في مجال المساعدات حوادث قام عاملون حكوميون في إحدى الوزارات الحوثية أثناءها باشتراط دفع مبالغ مالية للموافقة على المشاريع أو التنقلات، وأخرى قام مقاتلون حوثيون خلالها بابتزاز القوافل لدفع رشى حتى يسمح لها بالمرور عبر حواجز التفتيش. وتشكل هذه الأمثلة انتهاكات للالتزامات سلطة الأمر الواقع بمقتضى القانون الدولي.

إن على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ضمان أن يسمح جميع أطراف النزاع في اليمن لحركة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية أن تتم على نحو سريع ودون عراقيل لإيصال الغذاء والوقود والأدوية والمواد الطبية للمدنيين المحتاجين إليها في مختلف أرجاء اليمن، وأن يفرض عقوبات ضد الجهات المسؤولة عن عرقلة وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها، وعن ارتكاب الانتهاكات الأخرى للقانون الدولي الإنساني. ويتعين على التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية التوقف عن تأخير وصول المستوردات التجارية من السلع الأساسية المتجهة إلى موانئ البحر الأحمر اليمنية، والسماح بإعادة فتح مطار صنعاء للرحلات التجارية. وعلى الدول التي تقدم الدعم للتحالف، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا، الضغط عليه كي يقوم بذلك. كما يتعين على سلطات الأمر الواقع الحوثية أن توقف تدخلاتها التي تؤثر سلباً على تسليم المعونات وعلى تنفيذ المشاريع الإنسانية، وأن تتخذ التدابير الفعالة اللازمة للقضاء على الابتزاز.

تضييق الخناق

عراقيل التحالف والحوثيين تُقاوم المعاناة الناجمة عن الأزمة الإنسانية في اليمن

2. منهجية البحث

يستند هذا التقرير الموجز إلى بحث أجرته منظمة العفو الدولية عن بعد، ما بين ديسمبر/كانون الثاني 2017 ويونيو/حزيران 2018.

حيث أجرت منظمة العفو مقابلات من خلال اتصالات هاتفية وعبر الرسائل الإلكترونية مع طيف من الأفراد المقيمين في صنعاء والحديدة وتعز، باليمن. وكان هؤلاء ستة أطباء وثلاثة من المهنيين الطبيين الآخرين ممن يعملون في ثلاثة مراكز للرعاية الصحية في هذه المدن، إضافة إلى خمسة من الناشطين في خدمة المجتمع المحلي و12 من العاملين في مجال المساعدات يعمل 11 منهم مع هيئات دولية تقدّم المساعدات الإنسانية، بينما يعمل واحد منهم مع إحدى المنظمات الوطنية.

وتحدث جميع هؤلاء إلى منظمة العفو الدولية بشرط المحافظة على سرية هوياتهم الشخصية، بسبب ما لديهم من بواعث قلق من أن انكشافهم العلني يمكن أن يعرضهم وعائلاتهم لمخاطر جديّة. ولا تظهر الأسماء الحقيقية لمن جرت مقابلتهم في هذا التقرير؛ و عوضاً عن ذلك لجأنا إلى استخدام أسماء مستعارة وضعت بين علامتي تنصيص. كما قمنا بحذف أسماء الموظفين في المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية بناء على طلبهم، حتى يتمكنوا من الحفاظ على سرية هويتهم وقدرتهم على العمل دون قيود في اليمن. وقد أثرت بواعث القلق الأمنية بصورة كبيرة على مستوى التفاصيل الواردة في هذا التقرير الموجز، نظراً لأن كثيرين من المتدخلين طلبوا من منظمة العفو الدولية عدم إيراد معلومات حول حوادث بعينها تحدثوا عنها، حتى لا يعرّضوا عمليات منظماتهم أو موظفيها للخطر. ونتيجة لذلك، لا يعرض التقرير، في العديد من الحالات التي واجهت المنظمات الإنسانية أثناءها العقبات داخل اليمن، لا المواعيد الدقيقة للحادثة، ولا موقعها، ولا اسم المنظمة ذات الصلة.

كما أجرت منظمة العفو الدولية استعراضاً شاملاً للبيانات التي صدرت منذ بدء النزاع عن التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية، وعن الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، وعن سلطات الأمر الواقع الحوثية؛ وكذلك لتقارير "فريق الخبراء المعني باليمن"، وهو هيئة أنشأها مجلس الأمن الدولي، إضافة إلى معلومات نشرها "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" (أوتشا) ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وأيضاً تقارير نشرتها منظمات غير حكومية دولية وجماعات محلية للمراقبة على مدار السنوات الثلاث الفائتة، ومقالات نشرت في الإعلام حول الحالة الإنسانية في اليمن. وتنسجم بواعث القلق التي أثارها العاملون الصحيون والعاملون في مجال المساعدات بشأن القيود المفروضة على المعونات والسلع الأساسية مع المشكلات التي توصلت إليها هذه التقارير.

وقد قدّمت منظمة العفو الدولية ملخصاً لما توصلت إليه من معطيات إلى حكومة المملكة العربية السعودية، وإلى سلطات الأمر الواقع الحوثية، وطلبت منهما التعليق عليها وطلبت توضيحات بشأن بواعث القلق الواردة في هذا التقرير. كما ستعكس أية ردود تلقاها في منشوراتها التي ستصدر لاحقاً.

وفي هذا السياق، تعرب منظمة العفو الدولية عن امتنانها العميق للناشطين والعاملين في المساعدات الإنسانية والمهنيين الطبيين-اليمنيين منهم والأجانب على السواء- الذين أسهموا بمعلومات في هذا البحث، بالرغم من التحديات وصعوبة الظروف، والمخاطر المتمثلة في أن يواجهوا المصاعب جراء ذلك أثناء عملهم الميداني.

تضييق الخناق

عراقيل التحالف والحوثيين تُقاوم المعاناة الناجمة عن الأزمة الإنسانية في اليمن

3. خلفية

النزاع المسلح والصراع على السلطة

اندلع النزاع المسلح الحالي في اليمن جراء الفشل في تحقيق الانتقال السياسي عقب انتفاضة 2011، التي أدت إلى رحيل الرئيس السابق علي عبد الله صالح عن السلطة، بعد أن حكم اليمن لفترة طويلة. إذ كانت قوات الأمن قد سحقت بوحشية الاحتجاجات الجماهيرية المطالبة بتخلي الرئيس الراحل وحكومته عن السلطة، والتي أججها الشعور العام بالإحباط الناجم عن الفساد والبطالة وقمع الحريات في البلاد، ما أدى إلى أزمة سياسية حادة. وعقب مبادرة أطلقها "مجلس التعاون الخليجي"، وافق الرئيس صالح على الاستقالة وعلى نقل السلطة إلى نائب الرئيس، عبد ربه منصور هادي، مقابل ضمان الحصانة له من المقاضاة.

وواجهت حكومة الرئيس هادي صعوبات جمة في مسعاها للتعامل مع عدد من التحديات، ما أتاح الفرصة لجماعة الحوثيين المسلحة، التي كانت قد خاضت، خلال العقد الفائت، عدة جولات من القتال ضد حكومة الرئيس صالح، منطلقاً من قاعدتها التقليدية في محافظة صعدة شمالي اليمن، كي تستفيد من الشعور العام بالسخط على الأوضاع لخدمة توجهاتها. وتحالف الحوثيون مع عدوهم السابق، الرئيس المستقيل صالح، وتمكنت، بمساندة الموالين له في القوات المسلحة، من السيطرة على مناطق واسعة من البلاد، حيث أحكمت السيطرة فعلياً على العاصمة، صنعاء، في أواخر 2014. وفر الرئيس هادي في بداية الأمر إلى مدينة عدن الجنوبية، ثم انتقل مع حكومته، في مارس/آذار 2015، إلى الرياض، عاصمة المملكة العربية السعودية.

وفي 25 مارس/آذار 2015، تدخل تحالف من تسع دول عربية، بقيادة المملكة العربية السعودية، لدعم حكومة الرئيس هادي، المعترف بها دولياً. فشن التحالف حملة من الضربات الجوية على المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون وحلفاؤهم، أو تلك التي يجري النزاع حولها، بما في ذلك محافظتنا صنعاء وصعدة، وأرسل قوات برية إلى جنوب اليمن وفرض حصاراً بحرياً وجوياً جزئياً على اليمن. واندلع منذ ذلك الوقت نزاع مسلح طاحن بين الجانبين. وفي 11 مايو/أيار 2018، أوردت "مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان"، في تقرير لها، أن 6,385 قد لقوا مصرعهم، بينما جرح 10,047 منذ بدء النزاع، "أغلبيتهم الساحقة - أي 10,185 مدنياً - نتيجة الضربات الجوية التي قام بها التحالف بقيادة السعودية"¹ وتساند التحالف حكومات غربية تشمل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا، التي تواصل بيع الأسلحة للتحالف، رغم وجود مخاطر جوهريّة واضحة بأنها سوف تستخدم لارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني، أو لتسهيل ارتكاب مثل هذه الانتهاكات.

وبفرض الحوثيون، في الوقت الراهن، سيطرة بحكم الأمر الواقع على العاصمة، صنعاء، وعلى جزء من محافظة تعز الجنوبية، وكذلك على قسطن كبير من شمالي غرب البلاد، بما في ذلك، وفي وقت كتابة هذا التقرير، على موانئ الحديدة وصليف ورأس عيسى على البحر الأحمر، وعلى محافظة صعدة الشمالية، المعقل الرئيسي للحوثيين.

¹ المفوضية السامية لحقوق الإنسان، *إحاطة صحفية حول اليمن*، 11 مايو/أيار 2018،

<https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23071&LangID=a>

تضييق الخناق

عراقيل التحالف والحوثيين تُفاقم المعاناة الناجمة عن الأزمة الإنسانية في اليمن

بينما تسيطر حكومة الرئيس هادي المعترف بها دولياً على عدن، ثاني مدن اليمن، وعلى أجزاء كبيرة من جنوب وشرق البلاد.²

وأُنشأ قرار تبناه "مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة"، في 29 سبتمبر/أيلول 2017، فريق خبراء دوليين وإقليميين بارزين أوكلت إليه ولاية "رصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، وإجراء تحقيقات شاملة في جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان والانتهاكات المزعومة للقانون الدولي التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع في اليمن منذ أيلول/سبتمبر 2014، بما في ذلك الأبعاد الجنسانية الممكنة لهذه الانتهاكات، وتوثيق الحقائق والملابسات المحيطة بهذه الانتهاكات والتجاوزات المزعومة، والقيام، حيثما أمكن، بتحديد المسؤولين عنها".³

الحالة الإنسانية

يتعرض اليمن لإحدى أكثر الأزمات الإنسانية تفاقمًا في العالم، إذ أدى ما يزيد عن ثلاث سنوات من النزاع المسلح إلى تعميق وتفاقم حالة إنسانية بئسة في الأصل. فحتى يناير/كانون الثاني 2018، كان ما يقدر بنحو 22.2 مليون شخص (أي ما يقرب من 75% من السكان) بحاجة إلى المساعدات الإنسانية، بينهم 11.3 مليون شخص بحاجة ماسة إلى المعونات الفورية لإقامة أودهم؛ وحوالي 16 مليون شخص لا يحصلون على ما يكفي من الماء النظيف والصرف الصحي ومتطلبات النظافة العامة؛ و17.8 مليون يفتقرون إلى الأمن الغذائي؛ و1.8 طفل و1.1 من الحوامل أو المرضعات ممن يعانون من سوء التغذية، بمن فيهم 400,000 طفل دون سن الخامسة يعاني من "سوء التغذية الحاد"؛ ونحو 5.4 مليون شخص يحتاجون إلى المأوى الطارئ.⁴

وقد تعرض اليمن على نحو متزايد لموجات من الأوبئة. فأدى انتشار الكوليرا في 2017 إلى الاشتباه بإصابة ما يزيد عن مليون حالة بالمرض. وتتوقع الأمم المتحدة شيئاً مشابهاً في 2018، بالنظر إلى استمرار التهديد جراء عوامل خطر عدة. كما ينتشر مرض الخناق حالياً بوتيرة سريعة.⁵

وأوصل التدمير الجزئي للبنية التحتية للبلاد وعدم دفع الرواتب وتسديد النفقات التشغيلية للقطاع العام الخدمات العامة إلى حافة الانهيار، وبينما تتنامى الاحتياجات الإنسانية في البلاد، لحقت أضرار بالغة بقطاع الرعاية الصحية بسبب النزاع فزادت من الضغوط التي يتعرض لها، إلى حد أنه يوشك على التوقف عن العمل. ونتيجة لندرة الموظفين وشح المواد والمعدات الطبية، لا تعمل العديد من مرافق الصحة العامة إلا بصورة جزئية؛ بينما أصبحت بعض سبل العلاج صعبة المنال، أو تعاني من اختلالات متكررة، ما يضطر المرضى إلى طلب العلاج في المستشفيات الخاصة إذا ما توافرت لديهم القدرة المالية على ذلك. وعلى نحو مطّرد، أصبح القطاع الصحي العام يعتمد في تقديم خدماته على الدعم الإنساني حتى يظل قادراً على مواصلة العمل.

² للاطلاع على صورة شاملة للتقسيمات الإقليمية، انظر على سبيل المثال الخارطة في تشاتهام هاوس، برميل بارود/اليمن الجنوبي *Yemen's Southern Powder Keg*، مارس/أذار 2018، www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/publications/research/2018-03-27-yemen-southern-powder-keg-salisbury-final.pdf، ص 5.

³ مجلس حقوق الإنسان، قرار بشأن حالة حقوق الإنسان في اليمن، UN Doc.A/HRC/36/L.4، 29 سبتمبر/أيلول 2017، <http://undocs.org/ar/A/HRC/36/L.4>

⁴ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، خطة الاستجابة الإنسانية، يناير/كانون الثاني 2018، https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/20180120_HRP_YEMEN_Working_Final_Ar.pdf (لاحقاً: أوتشا،

خطة الاستجابة الإنسانية، يناير/كانون الثاني 2018).

⁵ أوتشا، خطة الاستجابة الإنسانية، يناير/كانون الثاني 2018، ص 12.

تضييق الخناق

عراقيل التحالف والحوثيين تُقاوم المعاناة الناجمة عن الأزمة الإنسانية في اليمن

4. القيود المفروضة على دخول اليمن

1.4 القيود المفروضة على الواردات من السلع الأساسية

فرض التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية، منذ 2015، حصاراً جزئياً على موانئ البحر الأحمر اليمنية، مدعيًا أنه يطبق بذلك قرار مجلس الأمن الدولي 2216، الذي فرض بموجبه حظر على توريد الأسلحة إلى جماعة الحوثيين المسلحة والقوات الموالية للرئيس السابق صالح، في 14 أبريل/نيسان 2015.⁶ وفي أغسطس/آب 2016، أعلن التحالف عن إغلاق مطار صنعاء في وجه الرحلات التجارية.⁷ وأوردت "المفوضية السامية لحقوق الإنسان" في سبتمبر/أيلول 2017 أنه:

"ونظراً للسماح الجغرافية لليمن فإن السلطات التي تمارسها قوات التحالف على طول الحدود البرية والسواحل تمكّن التحالف من أن يحدد إلى درجة كبيرة أحوال الحياة في اليمن. وقد فرض التحالف حصاراً بحرياً وجوياً فعلياً الهدف منه، حسيماً زُعم، إنفاذ حظر الأسلحة الذي وافقت عليه الأمم المتحدة... وينعّين على جميع السفن التي تدخل الموانئ الواقعة تحت سيطرة قوات الحوثي وصالح الحصول مسبقاً على تصريح من التحالف. ولم تحصل سوى بضع سفن على هذا التصريح. وتأخرت كثير من هذه السفن أو مُنعت أو أُعيد تسييرها صوب مسار آخر... وطبق التحالف مجموعة من القيود التنظيمية التعسفية في معظمها مما أدّى إلى خنق دخول الواردات إلى البلد."⁸

وفي 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، وعقب إطلاق قوات الحوثيين بصورة غير قانونية صاروخاً استهدف مناطق مدنية في العاصمة السعودية، الرياض، قام التحالف على نحو غير قانوني بتضييق حصاره البحري والجوي على اليمن، فقرر "إغلاق جميع موانئ اليمن البرية والجوية والبحرية بصورة مؤقتة".⁹ وفي 22 نوفمبر/تشرين الثاني، أعلن التحالف أنه سوف يسمح بإعادة فتح مطار صنعاء للرحلات الإنسانية فقط، وميناء الحديد لتلقي "المواد الإنسانية و مواد الإغاثة العاجلة".¹⁰ وفي 22 يناير/كانون الثاني 2018، أعلن التحالف عن إطلاق "خطة العمليات الإنسانية

⁶ مجلس الأمن الدولي، القرار 2216، UN Doc.S/RES/2216، 14 أبريل/نيسان 2015.

<http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/2216%282015%29>

⁷ أوكسفام، إغلاق المطار الرئيسي في اليمن يعرض ملايين الأشخاص للخطر، 14 أغسطس/آب 2016.

https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Airspace_PR_AR%20-Final.pdf

⁸ المفوضية السامية لحقوق الإنسان، حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات من سبتمبر/أيلول

2014، UN Doc.A/HRC/36/33، 5 سبتمبر/أيلول 2017، الفقرتان 43-44 <http://undocs.org/ar/A/HRC/36/33>

⁹ وكالة الأنباء السعودية، "بيان صادر عن قيادة التحالف لاستعادة الشرعية في اليمن"، 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2017،

www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1684682

¹⁰ وكالة الأنباء السعودية، "بيان صادر عن قيادة التحالف لاستعادة الشرعية في اليمن"، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2017،

www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1690599

تضييق الخناق

عراقيل التحالف والحوثيين تُقاوم المعاناة الناجمة عن الأزمة الإنسانية في اليمن

الشاملة لليمن"، وهو برنامج للإغاثة قال إنه سوف يخصص "مليارات الدولارات على شكل مساعدات ودعم لمواجهة الأزمة الإنسانية الناجمة عن النزاع في اليمن".¹¹

بيد أن المساعدات الإنسانية وحدها لا تكفي لتلبية احتياجات السكان اليمنيين، الذين يعتمدون على المستوردات التجارية من السلع الأساسية كالمحروقات والغذاء والمواد الطبية. وتقدر "أوتشا" أن اليمن كان يعتمد على الاستيراد قبل النزاع بنسبة 80-90 بالمئة من احتياجاته للمواد الغذائية الأساسية" ويحتاج إلى "544,000 طن متري من الوقود المستورد شهرياً للنقل وتزويد أنظمة المياه والمرافق الصحية، بين جملة أنشطة أخرى".¹² ومنذ بدء النزاع، تناقص مخزون الوقود بصورة هائلة، حيث وصل إلى "190,000 طن متري فقط في سبتمبر/أيلول 2013".¹³ وكان لإغلاق التحالف ميناء رأس عيسى، وهو ميناء بحري لتصدير النفط شمالي الجديدة، في يونيو/حزيران 2017 آثاره السلبية على نحو خاص من حيث توافر الوقود.¹⁴ وما بين يوليو/تموز وأكتوبر/تشرين الأول، بحسب أوتشا، لم يغطّ معدل المستوردات الشهرية من الوقود سوى 29 من احتياجات اليمن. ومنذ نوفمبر/تشرين الثاني 2017، انخفضت النسبة إلى 21%.¹⁵

وقد كان للقيود التي فرضها التحالف على المستوردات التجارية آثارها السلبية بالنسبة لفرص حصول اليمنيين على الغذاء وفاقمت حالة انعدام الأمن الغذائي المتفشية. فما بين يوليو/تموز 2016 وأكتوبر/تشرين الأول 2017، طبقاً لتقرير أوتشا، "أمكن توفير كل احتياجات اليمن الشهرية من الأغذية المستوردة تقريباً، والبالغة 96% في المعدل". ومنذ نوفمبر/تشرين الثاني 2017، انخفضت النسبة إلى 68%. وفي أبريل/نيسان 2018، "انخفضت نسبة الأغذية المستوردة إلى النصف (51%) من الاحتياجات الوطنية الشهرية".¹⁶ وفي 2012، قدّر "برنامج الأغذية العالمي" أن ما يزيد عن 10 ملايين يمني يواجهون حالة من انعدام الأمن الغذائي.¹⁷ وبعد انقضاء ثلاث سنوات على اندلاع الحرب، ارتفع هذا الرقم، بحسب تقديرات أوتشا، إلى 17.8 مليون يمني، بمن فيه نحو 8.4 مليون شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد وخطر المجاعة.¹⁸ وقد أسهمت القيود المفروضة في تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي في بلد يعاني أصلاً من الإفقار الشديد.¹⁹

كما أدى شح الوقود إلى تقليص فرص الحصول على الطعام والماء النظيف وخدمات الصرف الصحي، وأسهم في انتشار أوبئة يمكن الوقاية منها.²⁰ وطبقاً لما قاله الموظفون الطبيون الخمسة الذين قابلتهم منظمة العفو، فقد زاد نقص الوقود من الصعوبات في تشغيل المستشفيات، بالنظر لافتقار مولدات الطاقة الكهربائية إليه.²¹

¹¹ سفارة المملكة العربية السعودية، واشنطن دي سي، *العمليات الإنسانية الشاملة لليمن: عملية إنسانية جديدة تخصص أكثر من 3.5 مليار دولار أمريكي لرفع المعاناة في اليمن*، 22 يناير/كانون الثاني 2018، www.saudiembassy.net/news/yemen-comprehensive-humanitarian-operations-ycho-new-humanitarian-operation-commits-over-35

¹² أوتشا، "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن"،

<http://ye.one.un.org/content/unct/yemen/ar/home/about-us/OCHA.html>

¹³ أوتشا، "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن"، www.unocha.org/yemen/about-ocha-yemen

¹⁴ أوتشا، اليمن: آلية تعقب السلع، 3 مايو/أيار 2018.

¹⁵ أوتشا، اليمن: آلية تعقب السلع، 3 مايو/أيار 2018.

¹⁶ أوتشا، اليمن: آلية تعقب السلع، 3 مايو/أيار 2018.

¹⁷ برنامج الأغذية العالمي، *حالة الأمن الغذائي والتغذية في اليمن: ملخص ونظرة عامة: المسح الشامل للأمن الغذائي في اليمن*، 2012، documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp247833.pdf

¹⁸ أوتشا، "حول أوتشا في اليمن"، www.unocha.org/yemen/about-ocha-yemen

¹⁹ أوكسفام، *الصواريخ والغذاء: أزمة للأمن الغذائي من صنع البشر في اليمن*، ديسمبر/كانون الأول 2017،

www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/file_attachments/bn-missiles-food-security-yemen-041217-en.pdf

²⁰ أوتشا، *خطة الاستجابة الإنسانية*، يناير/كانون الثاني 2018،

reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/20180120_HRP_YEMEN_Final.pdf: بيان مشترك لمنظمات غير حكومية دولية بشأن الإعلان مؤخراً عن خطة العمليات الإنسانية الشاملة لليمن، 23 يناير/كانون الثاني 2018 [وليس "2017" كما يشير

تضييق الخناق

عراقيل التحالف والحوثيين تُقاوم المعاناة الناجمة عن الأزمة الإنسانية في اليمن

2.4 التأخير المفرط في منح التصاريح للمركبات

عقب تبني مجلس الأمن الدولي القرار 2216، في 14 أبريل/نيسان 2015، أخذت المملكة العربية السعودية تفتش المراكب وتؤخر دخولها إلى الموانئ اليمنية على البحر الأحمر أو تفرض قيوداً عليها.²² ورداً على ما فرضه التحالف من قيود، من ناحية، وبناء على طلب تقدمت به الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً في 6 أغسطس/آب 2015، من ناحية ثانية، أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة "آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش" (آلية التحقق والتفتيش) لتسهيل تدفق السلع على متن المراكب التجارية القادمة إلى موانئ البحر الأحمر اليمنية، مع ضمان تقيدها بالخطر المفروض على توريد الأسلحة.²³ وبدأت آلية التحقق والتفتيش عملياتها في 2 مايو/أيار 2016.

وأبلغت "منسقة الشؤون الإنسانية في اليمن"، ليزا غراند، وسائل الإعلام، في 5 أبريل/نيسان 2018، أن آلية التحقق والتفتيش تقوم بزيادة عدد المراقبين والمفتشين، وباستخدام معدات للمسح الدقيق بغية تسريع عمليات تفتيشها للسفن التي تحمل المساعدات الإنسانية.²⁴ وفي يناير/كانون الثاني، بلغ معدل الفترة الزمنية التي تستغرقها آلية التحقق والتفتيش للتخليص على المراكب المتجهة إلى موانئ البحر الأحمر اليمنية 39 ساعة؛ وبحلول أبريل/نيسان 2018، انخفضت إلى 23 ساعة.²⁵

وتوجه المراكب، عقب انتهاء آلية التحقق والتفتيش من عملية التخليص، إلى منطقة احتجاز تخضع لسيطرة التحالف، الذي يقوم بتفتيشها أو بإعطائها التصريح اللازم للمضي قُدماً، إلى منطقة رسو تابعة له في البداية، ثم إلى مراسي الميناء وأرصفتها. وهذه هي المرحلة التي تخضع فيها المراكب لعمليات تأخير منتظمة ومفرطة. وكما أورد "فريق الخبراء المعني باليمن"، وهو هيئة أنشئت بموجب قرار من مجلس الأمن الدولي، فقد:

"شكلت إجراءات التفتيش التي يقوم بها التحالف تديراً معوّفاً من الناحية العملية، حيث تتسبب الإجراءات الأمنية في تأخر عمليات رسو السفن، مقارنةً بنسبة أقل من التأخر لأسباب إدارية أو لأسباب متعلقة بالقدرة في أرصفة الموانئ في اليمن (انظر المرفق 60). وقد أدت الإجراءات الأمنية أيضاً إلى حالات تأخر في إيصال الشحنات الإنسانية وإلى تحويل مسار السفن المحملة بالمعونة

[البيان].

reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/INGO%20joint%20statement%20on%20newly%20announced%20Yemen%20Comprehensive%20Humanitarian%20Operations%20plan%20FINAL.pdf

²¹ مقابلة هاتفية مع "رائدة"، وهي ممرضة تعمل في الجديدة، وأجريت في 7 مارس/آذار 2018؛ ومقابلة هاتفية أجريت مع "شادي"، وهو طبيب يعمل في تعز، في 11 أبريل/نيسان 2018؛ ومقابلة هاتفية مع "هاشم"، وهو طبيب يعمل في تعز، أجريت في 11 أبريل/نيسان 2018.

²² المفوضية السامية لحقوق الإنسان، حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات من سبتمبر/أيلول 2014، UN Doc.A/HRC/36/33، 5 سبتمبر/أيلول 2017، الفقرة 43.

²³ مكتب الوزير، وزارة النقل، جمهورية اليمن، تعميم، 2 مايو/أيار 2016.

العمل الموحد، <http://www.vimye.org/docs/UNVIM%20Terms%20of%20Reference%20Arabic.pdf> آلية التحقق والتفتيش، إجراءات

العمل الموحد، <http://www.vimye.org/docs/UNVIM%20SOPs%20Arabic.pdf> آلية التحقق والتفتيش، إجراءات العمل

العمل الموحد، www.vimye.org/docs/UNVIM%20SOPs%20English.pdf تقرير مجلس الأمن، "في مرمى البصر: قصة آلية التحقق والتفتيش التابعة للأمم المتحدة في اليمن"، 1 سبتمبر/أيلول 2016، www.securitycouncilreport.org/monthly-forecast/2016-09/the_story_of_the_un_verification_and_inspection_mechanism_in_yemen.php

²⁴ ستيفاني نيهاي، "الأمم المتحدة تصعد من عمليات تفتيش سفن المساعدات لليمن بهدوء"، رويترز، 5 أبريل/نيسان 2018،

[www.reuters.com/article/us-yemen-security-un/u-n-quietly-steps-up-inspection-of-aid-ships-to-yemen-](http://www.reuters.com/article/us-yemen-security-un/u-n-quietly-steps-up-inspection-of-aid-ships-to-yemen-idUSKCN1HC1P0)

[idUSKCN1HC1P0](http://www.reuters.com/article/us-yemen-security-un/u-n-quietly-steps-up-inspection-of-aid-ships-to-yemen-idUSKCN1HC1P0)

²⁵ رسالة موجهة إلى مسؤول في أوتشا، 24 مايو/أيار 2018؛ رسالة موجهة إلى مسؤول في آلية التحقق والتفتيش، 6 يونيو/حزيران 2018.

تضييق الخناق

عراقيل التحالف والحوثيين تُقاوم المعاناة الناجمة عن الأزمة الإنسانية في اليمن

والرحلات الجوية الإنسانية، بما فيها تلك التي تحمل العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، عبر المملكة العربية السعودية، مما أفضى إلى تأخر إيصال المساعدة الإنسانية إلى اليمن وعرقلته فعلياً.²⁶

ففي مارس/آذار 2018، كان على المراكب المسافرة إلى الموانئ اليمنية على البحر الأحمر أن تنتظر الإذن من التحالف لمدد معدلها 120 ساعة، وانخفضت إلى 74 ساعة في أبريل/نيسان 2018.²⁷ وفي ثلاث من الحالات التي قامت منظمة العفو الدولية بتوثيقها، قام التحالف بتأخير إعطاء الإذن للمراكب بمواصلة الإبحار لفترات أطول بكثير من الأوقات المعتادة، وذلك في شهري مارس/آذار وأبريل/نيسان 2018.

في الحالة الأولى، قامت آلية التحقق والتفتيش والتفتيش سفينة *INCE Atlantic*، في 16 مارس/آذار؛ وقام التحالف بتفتيشها في اليوم التالي قبل أن يأمرها بالتوجه إلى ميناء جيزان السعودي، حيث احتجزت لإخضاعها لمزيد من التفتيش لثلاثة أسابيع. وجرى إخلاء سبيل المركب في نهاية المطاف وسمح له بالتوجه إلى ميناء صليف، في 5 مايو/أيار- أي بعد 50 يوماً من حصوله على الإذن بالمرور من جانب آلية التحقق والتفتيش. وفي حالة ثانية، قامت آلية التحقق بالتفتيش على المركب *فيصل م*، في جيوتي، وبمنحه تصريح مواصلة السير، في 26 مارس/آذار 2018؛ ثم قام التحالف بتغيير وجهة المركب نحو ميناء جيزان، حيث احتجز للفتيش من 14 أبريل/نيسان حتى 8 مايو/أيار 2018. وفي مثال ثالث، فتشت آلية التحقق والتفتيش المركب *كريستال سامبو* في جيوتي، في 19 مارس/آذار 2018؛ ثم قام التحالف بإيقافه للفتيش في 8 أبريل/نيسان، وكان لا يزال محتجزاً في 24 مايو/أيار. ولم يصدر التحالف، في أي من هذه الحالات، أي تبرير علني لتوضيح أسبابه في احتجاز هذه المراكب طيلة هذه المدة، أو يقدم أي تقارير بشأن هذه الحوادث إلى لجنة العقوبات التي أنشأها مجلس الأمن الدولي، وبشأن تفتيشها عقب حصولها على الإذن بإكمال سيرها من قبل آلية التحقق والتفتيش.²⁸

وأوضح مسؤول في "لجنة الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" فضل عدم ذكر اسمه لمنظمة العفو الدولية أنه كان هناك نوعان من "عمليات التفتيش المزدوجة" التي يقوم بها التحالف بالإضافة إلى إجراءات منح تصاريح إخلاء الطرف الصادرة عن آلية التحقق والتفتيش، على النحو التالي:

"النوع الأول (والفاضح أكثر) عندما يجري تحويل اتجاه السفينة نحو ميناء تابع للتحالف عقب حصولها على تصريح التخليص من آلية التحقق والتفتيش، كما كان الحال مع *INCE Atlantic* و *New Challenge*. والنوع الثاني عندما يصعد عاملون على متن سفن التحالف الحربية على متن المراكب التي تم التخليص عليها من جانب آلية التحقق والتفتيش في المياه الدولية. وهذه ليست عمليات تفتيش كاملة المواصفات. ففي العادة، يصعد الجنود إلى متن المركب، وينفحصون البحارة وما يحملون من وثائق، ثم يغادرون. وتستغرق العملية برمتها في العادة ساعتين إلى ثلاث ساعات. ومن الصعب الحديث عن عدد المرات التي حدث فيها ذلك، نظراً لأن المراكب لا تبليغ عن مثل هذه الحوادث في أغلب الأحيان."²⁹

ويمنح قرار مجلس الأمن الدولي 2016 تفويضاً بإجراء عمليات تفتيش إضافية عندما تكون هناك "أسباب معقولة" للاعتقاد بأن مركباً ما ينقل شحنة مخالفة للخطر المفروض على توريد الأسلحة الذي فرضه، ولكنه يقتضي من أية دولة عضو تقوم بعملية تفتيش من هذا القبيل أن ترفع على وجه السرعة تقريراً بالحادثة إلى لجنة مراقبة تنفيذ

²⁶ فريق الخبراء المعني باليمن، التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن المنشأ وفقاً لقرار مجلس الأمن 2140 (2014)،

<https://undocs.org/ar/S/2018/192> UN Doc. S/2018/192، 26 يناير/كانون الثاني 2016، الفقرة 169.

²⁷ رسائل متبادلة مع مسؤول في أوتشا، 24 مايو/أيار 2018؛ رسائل متبادلة مع مسؤول في آلية التحقق والتفتيش، 6 يونيو/حزيران 2017.

²⁸ رسائل متبادلة مع مسؤول في أوتشا، 24 مايو/أيار 2018؛ رسائل متبادلة مع مسؤول في آلية التحقق والتفتيش، 6 يونيو/حزيران 2017.

²⁹ رسائل متبادلة مع مسؤول في أوتشا، 24 مايو/أيار 2018.

تضييق الخناق

عراقيل التحالف والحوثيين تُقاوم المعاناة الناجمة عن الأزمة الإنسانية في اليمن

الجزءات المتعلقة بنزاع اليمن في مجلس الأمن الدولي.³⁰ وقد وجّه فريق الخبراء المعني باليمن، وهو هيئة أنشأها مجلس الأمن الدولي لدعم عمل لجنة الجزاءات،³¹ انتقادات متكررة بسبب امتناعه بصورة عامة عن تقديم تقارير بشأن الحوادث منذ صدور القرار 2216.³² وبحسب علم منظمة العفو الدولية، لم يرفع التحالف سوى تقرير حوادث واحداً، وهو التقرير الخاص بعملية تفتيش عدة شحنات جوية في يونيو/حزيران 2015.³³

وفي 15 مارس/آذار 2018، تبنى مجلس الأمن الدولي بياناً رئاسياً دعا فيه "جميع الدول الأعضاء أن تكفل، في حالة قيامها بتفتيش سفن سبق أن مرت بنجاح من تفتيش آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش، القيام بذلك بطريقة فعالة ودون إهدار للوقت". كما أشار إلى أن "مجلس الأمن يلاحظ بقلق عميق الأثر الذي تحدثه القيود المفروضة على وصول الواردات التجارية والإنسانية على الحالة الإنسانية"، وشدد على ضرورة "الفتح الكامل والمستدام لجميع موانئ اليمن، بما في ذلك ميناء الحديدة وميناء الصليف"، وأكد على "أهمية إبقائها موانئ عاملة ومفتوحة أمام جميع الواردات التجارية والإنسانية، بما في ذلك الغذاء والوقود والمواد الطبية".³⁴

وقد تجاهل التحالف هذه الدعوات وواصل إساءة استخدام نظام التفتيش وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي 2216، ما أدى إلى عمليات تأخير مفرطة، وإلى غياب القدرة على توقع ما سيحدث، بما شكل عرقلة لإيصال المواد الأساسية والمعونة الإنسانية. وبموجب القرار 2216، فمن الممكن أن تستهدف أطراف النزاع التي تؤدي أعمالها إلى "عرقلة إيصال المساعدة الإنسانية إلى اليمن أو إعاقة الحصول عليها أو توزيعها في اليمن" بالجزءات أيضاً.³⁵

³⁰ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار 2216، UN Doc. S/RES/2216، 14 أبريل/نيسان 2015.

<http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/2216%282015%29>

³¹ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار 2140، UN Doc. S/RES/2140، 26 فبراير/شباط 2014.

<http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/2140%282014%29>

³² فريق الخبراء المعني باليمن، التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن، UN Doc. S/2018/68، 26 يناير/كانون الثاني 2016، الفقرة 191.

³³ تقرير مجلس الأمن، "في مرمى البصر: قصة آلية التحقق والتفتيش التابعة للأمم المتحدة في اليمن"، 1 سبتمبر/أيلول 2016.

[www.securitycouncilreport.org/monthly-forecast/2016-](http://www.securitycouncilreport.org/monthly-forecast/2016-09/the_story_of_the_un_verification_and_inspection_mechanism_in_yemen.php)

[09/the_story_of_the_un_verification_and_inspection_mechanism_in_yemen.php](http://www.securitycouncilreport.org/monthly-forecast/2016-09/the_story_of_the_un_verification_and_inspection_mechanism_in_yemen.php)

³⁴ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بيان من رئيس مجلس الأمن، UN Doc. S/PRST/2018/5، 15 مارس/آذار 2018.

<http://undocs.org/ar/S/PRST/2018/5>

³⁵ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار 2216، UN Doc. S/RES/2216، 14 أبريل/نيسان 2015.

تضييق الخناق

عراقيل التحالف والحوثيين تُقاوم المعاناة الناجمة عن الأزمة الإنسانية في اليمن

5. العراقيل داخل اليمن

يشير بحث منظمة العفو الدولية إلى أن سلطات الأمر الواقع الحوثية وضعت عراقيل أمام إيصال المساعدات الإنسانية داخل اليمن. وتحدثت منظمة العفو الدولية، في سياق بحثها، ما بين نوفمبر/تشرين الثاني 2017 ويونيو/حزيران 2018، إلى 11 من العاملين في المساعدات ممن يتولون مناصب قيادية في منظمات غير حكومية دولية كانت تعمل في اليمن منذ بدء النزاع. ووصف هؤلاء بصورة ثابتة طيفاً من الممارسات التي قامت بها سلطات الأمر الواقع للحوثيين وأدت إلى عرقلة تسليم المساعدة الإنسانية في البلاد منذ بدء النزاع.

العراقيل في وجه العمليات

"وزارة التخطيط والتعاون الدولي" هي الهيئة المسؤولة عن التخطيط الوطني والتعاون الدولي في اليمن، وتملك سلطة إقرار مشاريع المنظمات غير الحكومية الإنسانية، وطلبات موظفيها للحصول على تأشيرات الدخول وتصاريح السفر داخل البلاد.³⁶ وتخضع الوزارة في صنعاء لسيطرة سلطات الأمر الواقع الحوثية.

وتتشرط سلطات الأمر الواقع الحصول على تصاريح، من خلال الوزارة، لحركة المركبات والبضائع والعاملين في المناطق التي تسيطر عليها في اليمن. وقد وصف عاملون في مجال المساعدات لمنظمة العفو الدولية كيف أدى كل هذا إلى فرض قيود على حرية تنقل المنظمات الإنسانية وموظفيها في البلاد.

فأبلغ عاملون في المساعدات منظمة العفو الدولية أن سلطات الأمر الواقع الحوثية، توافق على انتقال الموظفين والسلع، في بعض الحالات، خلال 24 إلى 48 ساعة، ولكن الأمر يستغرق فترة أطول قد تصل إلى خمسة أيام، في كثير من الأحيان.³⁷ وتبين لهؤلاء أن ذلك يعود جزئياً إلى أن السلطات لا تعمل بكامل طاقتها بسبب عدم دفع رواتب الموظفين العاملين بالوزارة في صنعاء. بيد أنهم اشتكوا من أن الإفراط في الإجراءات البيروقراطية قد تسبب بعمليات تأخير لا لزوم لها.³⁸ وأعطوا كمثل على ذلك اقتصار سريان مفعول تصاريح الحركة التي تمنح للمنظمات غير الحكومية على اليوم والتوقيت والمنطقة الجغرافية المحددة في طلب التصريح فقط. وبرتت على العاملين في المساعدات "إذا لم يتمكنوا لسبب من الأسباب من القيام بالعملية في اليوم المحدد، التقدم بطلب تصريح جديد والانتظار مجدداً".³⁹

³⁶ وزارة التخطيط والتعاون الدولي، جمهورية اليمن، دليل إجراءات وتنظيم عمل المنظمات غير الحكومية العربية والأجنبية في جمهورية اليمن، 2015،

https://www.sheltercluster.org/sites/default/files/docs/mopic_manual_of_procedures_and_organization_of_arab_and_foreign_ngos_work_in_the_republic_of_yemen_-_ar.pdf

³⁷ مقابلة هاتفية مع عامل في المساعدات، 11 أبريل/نيسان 2018.

³⁸ مقابلة هاتفية مع عامل في المساعدات، 29 مارس/أذار 2018.

³⁹ مقابلة هاتفية مع عامل في المساعدات، 23 أبريل/نيسان 2018.

تضييق الخناق

عراقيل التحالف والحوثيين تُقاوم المعاناة الناجمة عن الأزمة الإنسانية في اليمن

ووصف لنا أحد المسؤولين في مجال المساعدات كيف اضطرت منظمته، في إحدى الحالات، أن تنتظر طيلة شهرين، عقب وصول شحنة المساعدات إلى البلاد، كي تنقل المواد إلى خارج صنعاء، وأكد أن: "الجزء الأصعب في العملية برمتها هو إخراج المعونات من المخازن بعد دخولها إلى اليمن."⁴⁰

ومن خلال "وزارة التخطيط والتعاون الدولي"، قامت سلطات الأمر الواقع الحوثية بالمماطلة في تقييم الاحتياجات الإنسانية وبالحيلولة دون مراقبة تنفيذ البرامج، أو بمنعها في بعض الحالات. ففي تقييمها للاحتياجات الإنسانية لسنة 2018، قالت أوتشا ما يلي: "في 2017، ذكر الشركاء الإنسانيون أن فضاء إجراء التقييمات للاحتياجات الإنسانية يضيق، بما يشمل وقوع عمليات تأخير وعدم صرف التصاريح اللازمة لإجراء التقييمات التي تمس الحاجة إليها."⁴¹

وأبلغ أحد العاملين في المساعدات منظمة العفو الدولية ما يلي: "تحتاج في العادة لإيصال المساعدات إجراء تقييم لهذه الاحتياجات قبل كل شيء؛ وهذا ما يحدث في أية حالة، تقوم أولاً بتقييم الحاجة ثم تقوم بتسليم المساعدات. المشكلة مع السلطات هي أنهم لا يدعونك تقوم بعملية تقييم للاحتياجات. فلديهم الرغبة دائماً في التأثير على مسألة من يتلقى المساعدات ومن يقوم بتسليمها."⁴²

مقاربة تجزيئية

أبلغ العاملون في المساعدات منظمة العفو الدولية أيضاً أن سلطات الأمر الواقع الحوثية تعمل بطريقة مفككة، مما يخلق اختلالات إجرائية ويعرقل كذلك توزيع المعونات في الوقت المناسب.⁴³ ذكر أحد العاملين في المساعدات لمنظمة العفو الدولية ما يلي: "عملية إصدار التصاريح ليست متنسقة، ثم عليك المرور بنقاط التفتيش. وعلى سبيل المثال، تحصل على التصريح من المحافظ، ولكن يتم إيقافك لأنه كان ينبغي عليك الحصول عليه من نائب المحافظ."⁴⁴

وتتلقى المنظمات الإنسانية توجيهات متناقضة تماماً من مسؤولين مختلفين داخل المؤسسة نفسها. وأحد الأمثلة على ذلك ما يحدث في وزارة الصحة، التي تخضع لسيطرة سلطات الأمر الواقع للحوثيين في صنعاء، وحيث يعمل وزير الصحة ونائب وزير الصحة. ففي 9 يناير/كانون الثاني 2018، بعث نائب وزير الصحة بكتاب إلى مدراء الصحة في المحافظات طلب فيه منهم عدم التعاون مع 36 منظمة إنسانية دولية أورد لائحة بأسمائها جميعاً، وذلك استناداً إلى أنها تعمل دون الحصول على التصاريح المناسبة.⁴⁵ وعقب أسبوعين، في 25 يناير/كانون الثاني، أصدر وزير الصحة بياناً مناقضاً اعترف فيه بالعمل المهم للمنظمات غير الحكومية عموماً، وقال إن الوزارة سوف تعمل كل ما في وسعها لتسهيل حركتها، وستتعاون معها.⁴⁶

⁴⁰ مقابلة هاتفية مع عامل في المساعدات، 29 مارس/آذار 2018.

⁴¹ أوتشا، نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية لسنة 2018.

https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/YEMEN_2018_HNO_Ar_Final.pdf

⁴² مقابلة هاتفية مع عامل في المساعدات، 31 يناير/كانون الثاني 2018.

⁴³ مقابلة هاتفية مع عامل في المساعدات، 11 يناير/كانون الثاني 2018؛ مقابلة هاتفية مع عامل في المساعدات، 28

مارس/آذار 2018؛ مقابلة هاتفية مع عامل في المساعدات، 12 أبريل/نيسان 2018.

⁴⁴ مقابلة هاتفية مع عامل في المساعدات، 31 يناير/كانون الثاني 2018.

⁴⁵ الرسالة متوافرة في ملفات منظمة العفو الدولية.

⁴⁶ الرسالة متوافرة في ملفات منظمة العفو الدولية.

تضييق الخناق

عراقيل التحالف والحوثيين تُقاوم المعاناة الناجمة عن الأزمة الإنسانية في اليمن

وفي مارس/آذار 2018، أنشأت سلطات الأمر الواقع الحوثية "السلطة الوطنية لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية ومواجهة الكوارث"، وهي هيئة مركزية مقرها صنعاء ويفترض أن تكون نقطة الاتصال الأولى للمنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة العاملة في البلاد.⁴⁷

بينما أبلغ أحد العاملين في المساعدات منظمة العفو الدولية أن "موظفي وزارة التخطيط والتعاون الدولي هم عادة من السياسيين المحترفين الذين عملوا فيها لفترة طويلة... حيث دخل الحوثيون هيكل الوزارة ابتداءً، ولكنهم أنشأوا الآن "السلطة الوطنية لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية ومواجهة الكوارث".⁴⁸

وتتولى "وزارة التخطيط والتعاون الدولي" و"السلطة الوطنية لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية ومواجهة الكوارث"، كلاهما، مسؤولية إقرار المشاريع وإصدار تأشيرات الدخول والتصاريح للمنظمات الإنسانية. وطبقاً لعامل آخر في مجال المساعدات، تتولى "السلطة الوطنية لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية ومواجهة الكوارث" تنفيذ عدة أدوار تكرر فيها مهاماً يفترض أنها من اختصاص 'وزارة التخطيط والتعاون الدولي'، وواجهت بسبب ذلك العداء من جانب الوزارة وهيئات أخرى.⁴⁹ وعلى ما يبدو، فإن الهيئتين تعملان بالتوازي وتتنافسان فيما بينهما على سلطة صنع القرار بشأن الأمور المتعلقة بتسليم المساعدات الإنسانية.

التدخل والابتزاز

طبقاً لما أورده عامل في المساعدات جرت مقابلته، تستخدم سلطات الأمر الواقع الحوثية نفوذها للسيطرة على تسليم المساعدات، والتأثير على مسألة من سيتلقونها، وفي أي المناطق، وأي المنظمات ينبغي أن تتولى توزيعها. وأبلغ أحد العاملين في المساعدات منظمة العفو أنه "كثيراً ما كانت قوات الحوثيين تطلب منهم تسليمها مواد المساعدات ليقوموا هم أنفسهم بتوزيعها".⁵⁰

وتحدث عدة عاملين في المساعدات عن تفاصيل حوادث اشترط الموظفون الحكوميون التابعون "لوزارة التخطيط والتعاون الدولي" أثناءها دفع مبالغ مالية لإقرار مشاريع أو عمليات تنقل سيقومون بها، تحت طائلة التهديد بإلغاء المشروع ما لم تدفع الرشوة. ووصف عاملون في المساعدات كذلك كيف أن مقاتلين على حواجز التفتيش التابعة لقوات الحوثيين يطلبون تزويدهم بكوبونات الغذاء أو بتسليم مواد المساعدات المنقولة إليهم "كرسوم".⁵¹

⁴⁷ مقابلة مع عامل في المساعدات ببيروت، 29 مارس/آذار 2018؛ مقابلة هاتفية مع عامل في المساعدات، 12 أبريل/نيسان

2018؛ مقابلة هاتفية مع عامل في المساعدات، 23 أبريل/نيسان 2018.

⁴⁸ مقابلة مع عامل في المساعدات ببيروت، 29 مارس/آذار 2018.

⁴⁹ مقابلة هاتفية مع عامل في المساعدات، 23 مارس/آذار 2018.

⁵⁰ مقابلة هاتفية مع عامل في المساعدات، 23 مارس/آذار 2018.

⁵¹ مقابلة مع عامل في المساعدات ببيروت، 29 مارس/آذار 2018؛ مقابلة هاتفية مع عامل في المساعدات، 23 أبريل/نيسان

2018.

تضييق الخناق

عراقيل التحالف والحوثيين تُقاوم المعاناة الناجمة عن الأزمة الإنسانية في اليمن

6. الأحكام المطبقة في القانون الدولي

القانون الدولي لحقوق الإنسان

ينطبق القانون الدولي لحقوق الإنسان- أي الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية- في أوقات السلم كما في أوقات النزاع المسلح، وهو ملزم من الناحية القانونية لجميع الدول وقواتها المسلحة وممثليها الآخرين. كما ينشئ الحق لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الانتصاف، بما في ذلك إقامة العدل وكشف الحقيقة وجبر الضرر. وتتضمن عدة معاهدات في القانون الدولي لحقوق الإنسان أحكاماً تكفل الحقوق الإنسانية الأوثق صلة بهذا التقرير الموجز، بما في ذلك الحق في الصحة وفي مستوى كافٍ من المعيشة، بما يشمل الطعام والسكن، وكذلك الحق في الماء.⁵² وحكومة اليمن طرف في معاهدات عدة من هذه،⁵³ وينطبق هذا أيضاً على المملكة العربية السعودية،⁵⁴ والدول الأخرى الأعضاء في التحالف، بينما تظل هذه الالتزامات واجبة التطبيق حتى في أوقات النزاع المسلح.⁵⁵

فبموجب المادة (1)2 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، تتعهد كل دولة طرف في العهد بأن تتخذ، وبأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة، ما يلزم من خطوات لضمان التمتع الفعلي التدريجي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وثمة تأكيد على عدم جواز اتخاذ تدابير متعمدة للتخلي عن هذه الحقوق. وقد قالت "اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" في أحد تعليقاتها إنه يتوجب على الدول ضمان تلبية المستويات الدنيا الأساسية من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إبان النزاع.⁵⁶ وفي تقرير أصدرته "المفوضية السامية لحقوق الإنسان" حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إبان النزاعات، سلطت

⁵² على وجه الخصوص، "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، <https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CESCR.aspx>، المادتان 11 و12. انظر أيضاً "اتفاقية حقوق الطفل"، <https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CRC.aspx>، المادتين 24 و17؛ و"اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" (سيداو)، <http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A.pdf>، المادة 12؛ و"الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري"، <https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CERD.aspx>، المادة 5.

⁵³ اليمن طرف في "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، و"سيداو"، و"اتفاقية حقوق الطفل"، و"اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة".

⁵⁴ المملكة العربية السعودية طرف في "سيداو"، و"اتفاقية حقوق الطفل"، و"اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة".

⁵⁵ محكمة العدل الدولية، *التبعات القانونية لبناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة*، رأي استشاري، تقارير محكمة العدل الدولية 2004، الفقرة 136.

⁵⁶ "اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، التعليق العام رقم 3: طبيعة التزامات الدول الأطراف، UN Doc. E/1991/23، الفقرة 10.

تضييق الخناق

عراقيل التحالف والحوثيين تُقاوم المعاناة الناجمة عن الأزمة الإنسانية في اليمن

الضوء على أن التزامات الدول تظل وثيقة الصلة بالمحتوى الأساسي للحق في الصحة والغذاء والسكن الكافي والماء والتعليم، حتى في حالات الطوارئ أو النزاع المسلح.⁵⁷

وقد أكدت هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة للأمم المتحدة أيضاً على انطباق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إبان النزاع المسلح. وعلى سبيل المثال، قالت "اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، في سياق الحق في الغذاء إن: "الدول ملتزمة أساساً باتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من أثر الجوع على النحو المنصوص عليه في الفقرة 2 من المادة 11 حتى في أوقات الكوارث الطبيعية أو خلافها من الكوارث."⁵⁸ وفيما يتصل بالحق في الماء، أشارت اللجنة إلى أنه "يشمل، في أوقات النزاعات المسلحة وحالات الطوارئ والكوارث الطبيعية، الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأطراف بموجب القانون الإنساني الدولي. ويتضمن ذلك حماية الأشياء التي لا يمكن الاستغناء عنها لبقاء السكان المدنيين، بما في ذلك منشآت مياه الشرب والإمدادات وأعمال الري، وحماية البيئة الطبيعية من الأضرار المنتشرة والطويلة الأجل والشديدة الضرر، وضمان حصول المدنيين والمعتقلين والسجناء على كفايتهم من الماء."⁵⁹

وفي تقريره بشأن الحق في الصحة في حالات النزاع، أشار المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه، إلى أن الدول ملزمة "باتخاذ خطوات مستمرة وملموسة باتجاه أعمال الحق في الصحة الواجب للأشخاص المتضررين من النزاع، بمن فيهم المشاركون بشكل فعلي في النزاع".⁶⁰ كما إن الدول الأخرى ملزمة باتخاذ خطوات، بمفردها أو من خلال التعاون والمساعدة الدوليين، باتجاه أعمال الحق في الصحة والحقوق الأخرى المعترف بها في "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" بالكامل.⁶¹ ويتضمن هذا واجب احترام الحق في الصحة والغذاء والماء، والامتناع عن الأفعال التي يمكن أن تؤثر سلباً على التمتع بهذه الحقوق من جانب البلدان التي تواجه النزاعات.

القانون الدولي الإنساني

جميع الأطراف في النزاع المسلح في اليمن ملزمون بالقانون الدولي الإنساني، أو قوانين الحرب. وتضم القوانين المنطبقة المادة العامة 3 من "اتفاقيات جنيف الأربع المعقودة في 1949"، و"البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف"، والقانون الدولي الإنساني العرفي المنطبق على النزاعات المسلحة غير الدولية.

وينص البروتوكول الثاني تخصيصاً على أن:

"تبذل أعمال الغوث ذات الطابع الإنساني والحيادي البحث وغير القائمة على أي تمييز محجف، لصالح السكان المدنيين بموافقة الطرف السامي المتعاقد المعني، وذلك حين يعاني السكان المدنيون من الحرمان الشديد بسبب نقص المدد الجوهري لبقائهم كالأغذية والمواد الطبية."⁶²

⁵⁷ المفوضية السامية لحقوق الإنسان، *حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في النزاعات*، 2015،

<https://www.ohchr.org/Documents/Issues/ESCR/E-2015-59.pdf>

⁵⁸ "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 12: الحق في الغذاء الكافي، UN Doc.

<http://undocs.org/ar/E/C.12/1999/5>، الفقرة 6.

⁵⁹ "اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، التعليق العام رقم 15: الحق في الماء، UN Doc.

E/C.12/2000/11، الفقرة 22.

⁶⁰ مذكرة من الأمين العام، حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه، 9 أغسطس/آب

2013، UN Doc. A/68/297، الفقرة 68. <https://undocs.org/ar/A/68/297>

⁶¹ "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، التعليق العام رقم 14: الحق في التمتع بأعلى مستوى

من الصحة يمكن بلوغه، الأمم المتحدة، UN Doc. E/C.12/2000/4، الفقرة 38. <http://undocs.org/ar/E/C.12/2000/4>

⁶² البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف، المادة 18(2).

<https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/ProtocolII.aspx>

تضييق الخناق

عراقيل التحالف والحوثيين تُقاوم المعاناة الناجمة عن الأزمة الإنسانية في اليمن

ويوضح تعليق "اللجنة الدولية للصليب الأحمر" بأن "حقيقة أن الموافقة مطلوبة لا تعني أن القرار متروك لاجتهاد الأطراف. فإذا ما كان بقاء السكان معرضاً للتهديد، بينما تستطيع منظمة إنسانية تلبية الشروط المطلوبة من الحيدة وعدم التمييز إصلاح الحال، يتعين القيام بأعمال الإغاثة".⁶³

ويتطلب القانون الدولي الإنساني العرفي من أطراف النزاع السماح "بمرور مواد الإغاثة الإنسانية للمدنيين المحتاجين إليها وتسهيل مرورها بسرعة وبدون عرقلة وتقديم الإغاثة بدون تحيز أو أي تمييز مجحف مع احتفاظ الأطراف بحق مراقبتها". ومن غير الجائز الامتناع عن الموافقة لأسباب تعسفية.⁶⁴ كما يتعين أن يؤمن أطراف النزاع للأفراد المخولين بالعمل في الإغاثة الإنسانية حرية الحركة اللازمة للقيام بوظائفهم.⁶⁵ كما يُحظر تجويع السكان المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب، وتحظر كذلك مهاجمة الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين أو تدميرها أو نقلها أو تعطيلها.⁶⁶ وتعتبر العقوبة الجماعية وتجويع المدنيين بتجريدتهم من الأشياء التي لا غنى عنها لبقائهم جريمة حرب.⁶⁷

ويحظر كذلك فرض حصار بحري إذا كان عرضه الوحيد هو تجويع السكان المدنيين أو حرمانهم من الحصول على السلع التي لا غنى عنها لبقائهم. كما يُحظر فرض الحصار إذا كان الأذى المادي الذي يتسبب به للمدنيين غير متناسب مع أية ميزة عسكرية متوخاة منه.⁶⁸ وإذا كان السكان المدنيون لا يحصلون على ما يكفيهم من المؤن، يجب على الطرف الذي يقوم بالحصار أن يتيح المرور الحر لمواد أساسية من قبيل الغذاء و مواد الإغاثة الإنسانية، وكذلك المواد الطبية.⁶⁹

واجب التحقيق في الانتهاكات ومقاضاة مرتكبيها وإنصاف الضحايا

الدول ملزمة بالتحقيق في جرائم الحرب المزعومة التي ترتكبها قواتها أو مواطنوها، أو التي ترتكب على أراضيها، وإذا ما توافرت أدلة مقبولة كافية، عليها مقاضاة المشتبه فيهم. كما يتعين عليها التحقيق في جرائم الحرب الأخرى التي تملك الولاية القانونية لنظرها، بما في ذلك من خلال الولاية القضائية العالمية، ومقاضاة المشتبه فيهم، إذا ما كان ذلك مناسباً.⁷⁰

ويتعين على الدول المسؤولة عن انتهاكات للقانون الدولي الإنساني أن تقدم الجبر الوافي عما تسببت به من خسارة أو إصابات.⁷¹ فضلاً عن ذلك، تكرس "المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني" واجب الدول في أن توفر سبل الانتصاف الفعالة، بما في ذلك جبر الضرر الذي يلحق بالضحايا. وتنشئ هذه الاتفاقية الصيغة المناسبة لجبر الضرر، في المبادئ 19-23، بما في ذلك رد الاعتبار والتعويض المالي وإعادة التأهيل والإرضاء وضمانات عدم التكرار.⁷²

Yves Sandoz, Christophe Swinarski, Bruno Zimmermann, eds., *Commentary on the Additional Protocols*, 1987, ⁶³ para. 4885.

⁶⁴ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة بشأن القانون الدولي الإنساني العرفي (فيما يلي: دراسة الصليب الأحمر الدولي)،

القاعدة 55. <https://www.icrc.org/ar/publication/pcustom>

⁶⁵ دراسة الصليب الأحمر الدولي، القاعدة 56.

⁶⁶ دراسة الصليب الأحمر الدولي، القاعدتان 53 و54.

⁶⁷ دراسة الصليب الأحمر الدولي، القاعدة 156، الصفحات 599-601.

⁶⁸ دليل سان ريمو بشأن القانون المطبق في النزاعات المسلحة في البحار، الفقرة 102.

⁶⁹ دليل سان ريمو، الفقرتان 103-104.

⁷⁰ دراسة الصليب الأحمر الدولي، القاعدة 158.

⁷¹ دراسة الصليب الأحمر الدولي، القاعدة 150.

⁷² المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني التي جرى تبنيها وإعلانها، بموجب قرار الجمعية العامة

تضييق الخناق

عراقيل التحالف والحوثيين تُقاوم المعاناة الناجمة عن الأزمة الإنسانية في اليمن

7. نتائج وتوصيات

عقب انقضاء أكثر من ثلاث سنوات على بدء التدخل في اليمن، من قبل التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية، في مارس/أذار 2015، يحتاج ما لا يقل عن 22.2 مليون يمني اليوم إلى المساعدات الإنسانية، بينما وصل عدد من يشتهب بأنهم مرضى بالكوليرا إلى أكثر من مليون يمني. وتُفاقم القيود التي يفرضها التحالف على المساعدات وعلى ما يستورد من سلع تجارية أساسية كالغذاء والوقود والدواء، والعراقيل التي تضعها سلطة الأمر الواقع الحوثية أمام إيصال وتسليم المساعدات داخل البلاد، الحالة الإنسانية البائسة وتزيدها سوءاً.

وعلى الرغم من إعلان التحالف في 22 نوفمبر/تشرين الثاني أنه قد رفع الحصار عن الموانئ، إلا أنه واصل فرض القيود على المستوردات التجارية أو تأخير وصولها بصورة مفتعلة. وقد أدت إساءة استخدام التحالف لنظام التفتيش المقر بموجب قرار مجلس الأمن الدولي 2216 إلى عمليات تأخير مفرطة وعدم القدرة على توقع ما سيحدث، ما أفضى إلى عرقلة إيصال السلع الأساسية والمساعدات الإنسانية. وتجاهل التحالف دعوات مجلس الأمن الدولي إلى فتح جميع الموانئ اليمنية، بما فيها الحديدة وصليف، بصورة تامة ومستمرة، كما تجاهل بيانات المجلس بشأن أهمية الإبقاء على هذه الموانئ عاملة ومفتوحة لجميع الواردات التجارية والإنسانية، بما في ذلك المواد الغذائية والوقود والمواد الطبية.

لقد أسهمت القيود التي فرضت على مستوردات الوقود والسلع التجارية، وعمليات التأخير، في انهيار نظام الرعاية الصحية. ولا تتناسب المخاطر التي تسبب به كل ذلك من أذى بالغ للمدنيين مع أية ميزة عسكرية ملموسة أو مباشرة متوخاة. فضلاً عن ذلك، فإن توقيت فرض التحالف للقيود المشددة، والطريقة التي فرضت بها، تشير إلى أنهما يرقيان إلى مرتبة العقوبة الجماعية لسكان اليمن المدنيين، وهذا بدوره يشكل جريمة حرب.

على الجانب الآخر، عرقلت سلطات الأمر الواقع الحوثية إيصال المساعدات الإنسانية وتسليمها لمحتاجيها في البلاد. فقد فرضت قيوداً مفرطة وتعسفية على انتقال الموظفين والمساعدات، في سياق مقارنة تجريبية من حيث إصدار التصاريح للعمليات التي تقوم بها المنظمات الإنسانية. وتتناقض ممارساتها هذه مع واجبها بمقتضى القانون الدولي الإنساني، الذي يلزمها بالسماح بعبور مواد الإغاثة الإنسانية بحياد وبصورة سريعة ودون عراقيل إلى من يحتاجونها، وبتسهيل ذلك. ففي بعض الحالات، تدخلت هذه السلطات بنشاط في عمليات إيصال المساعدات، أو قامت بابتزاز المنظمات الإنسانية كي تدفع مبالغ مالية، مقابل منح التصاريح اللازمة للمشاركة. وتشكل هذه انتهاكات لالتزاماتها بمقتضى القانون الدولي الإنساني.

وقد أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قرارات وبيانات رئاسية اعترافاً منه بالكارثة الإنسانية المتصاعدة في اليمن، واستجابة لها، ولكن هذه أثبتت عدم فعاليتها في وجه تعنت أطراف النزاع. ومن الضروري أن يتخذ مجلس الأمن خطوات إضافية لضمان التقيد التام بمطالبه من جانب التحالف وسلطات الأمر الواقع الحوثية والأطراف الأخرى للنزاع في اليمن. فلا مندوحة من أن تغير أطراف النزاع والقوى التي تساندها من سلوكها بصورة جذرية إذا ما أريد للحالة الإنسانية أن لا تشهد المزيد من التدهور.

للأمم المتحدة رقم 147/60، في 16 ديسمبر/كانون الأول 2005، UN Doc. A/RES/60/147.

<https://undocs.org/ar/A/RES/60/147>

تضييق الخناق

عراقيل التحالف والحوثيين تُفاقم المعاناة الناجمة عن الأزمة الإنسانية في اليمن

وفيما يلي توصيات منظمة العفو الدولية لمواجهة الأزمة:

إلى مجلس الأمن الدولي

- طلب السماح للمنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان والصحفيين بدخول اليمن بسرعة ودون عوائق.
- ضمان التنفيذ الفعال من جانب جميع أطراف النزاع في اليمن لأحكام القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وقرار مجلس الأمن الدولي 2216 والبيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن في 15 مارس/آذار 2018.
- فرض عقوبات موجهة ضد المسؤولين عن عرقلة المساعدات الإنسانية وعن ارتكاب انتهاكات أخرى للقانون الدولي الإنساني، وبما يشكل انتهاكاً لقراري مجلس الأمن الدولي 2216 و2140.

إلى أعضاء التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية

- السماح بالمرور الإنساني لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية على وجه السرعة ودون عراقيل لإيصال الغذاء والوقود والأدوية والمواد الطبية إلى المدنيين المحتاجين إليها في شتى أنحاء اليمن، وكذلك لمنظمات حقوق الإنسان والصحفيين.
- وضع حد لحالات التأخير والقيود التعسفية المفروضة على المستوردات التجارية من السلع الأساسية، كالغذاء والوقود والمواد الطبية، المتجهة إلى الموانئ اليمنية على البحر الأحمر.
- رفع تقارير مكتوبة على وجه السرعة بشأن الحوادث التي تقع إلى لجنة الجزاءات التي أنشأها مجلس الأمن الدولي، حيثما يتم احتجاز مركب متجه إلى ميناء يماني للتفتيش من جانب التحالف، بعد أن يكون قد حصل على التصريح اللازم من لجنة التحقق والتفتيش.
- السماح بإعادة فتح مطار صنعاء لاستقبال الرحلات التجارية.
- وعلى نطاق أوسع، التقيد التام وعلى الفور ببنود قرار مجلس الأمن الدولي 2216 المتعلقة باحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إلى الدول التي تقدم الدعم للتحالف، بما فيها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا

- ممارسة الضغوط على التحالف كي ينفذ التوصيات الواردة فيما سبق.

إلى سلطات الأمر الواقع الحوثية

- السماح بالمرور الإنساني لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية على وجه السرعة ودون عراقيل لإيصال الغذاء والوقود والأدوية والمواد الطبية إلى المدنيين المحتاجين إليها في شتى أنحاء اليمن، وكذلك لمنظمات حقوق الإنسان والصحفيين.
- ضمان إصدار التصاريح اللازمة لتنقل العاملين في المساعدات الإنسانية ومواد الإغاثة على نحو فعال ومنسق وفي الوقت المناسب.
- وقف التدخلات التي تؤثر على تسليم المساعدات وتنفيذ المشاريع الإنسانية فوراً، واتخاذ التدابير لاستئصال شأفة الابتزاز.
- الطلب من التحالف السماح بدخول المستوردات التجارية من السلع الأساسية إلى موانئ البحر الأحمر، واستئناف الرحلات التجارية إلى مطار صنعاء.
- وعلى نطاق أوسع، التقيد التام وعلى الفور ببنود قرار مجلس الأمن الدولي 2216 المتعلقة باحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

تضييق الخناق

عراقيل التحالف والحوثيين تُفاقم المعاناة الناجمة عن الأزمة الإنسانية في اليمن

منظمة العفو الدولية
حركة عالمية لحقوق الإنسان.
عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن
الأمر يهمنا جميعاً.

انضم إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyArabic



@AmnestyAR



اتصل بنا

info@amnesty.org
mena@amnesty.org



+44 (0)20 7413 5500



تضييق الخناق

عراقيل التحالف والحوثيين تُفاقم المعاناة الناجمة عن الأزمة الإنسانية في اليمن

ثلاثة أعوام كاملة مرت على النزاع المسلح الذي خَلَّف ما يزيد عن 6,000 قتيل و10,000 جريح، وأدى إلى نزوح ما يزيد على مليوني يمني، وما برح اليمن يعاني إحدى أكثر الأزمات الإنسانية تفاقمًا في العالم، حيث تقدر نسبة من يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية بنحو 75% من السكان.

ويبين بحث منظمة العفو الدولية كيف أن التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية قد فرض قيوداً على دخول السلع الأساسية والمساعدات، بما في ذلك الغذاء والوقود والمواد الطبية، إلى اليمن، وواصل تشديد هذه القيود، من خلال عمليات تفتيش السفن المتجهة إلى موانئ البحر الأحمر. كما تبين أن سلطات الأمر الواقع الحوثية قد عرقلت حركة المساعدات الإنسانية داخل البلاد من خلال نظامها لإصدار التصاريح ومقاربتها التجزئية، وحتى الابتزاز في بعض الحالات. وقد فاقمت هذه القيود والعراقيل الحالة البائسة أصلاً في البلاد، وزادتها سوءاً على سوء، وتشكل انتهاكاً للقانون الدولي.

إن منظمة العفو الدولية تدعو مجلس الأمن الدولي إلى ضمان أن تسمح جميع أطراف النزاع في اليمن للمساعدات الإنسانية بالمرور دون عراقيل، ولوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية بأن تقوم بإيصال الغذاء والوقود والمواد الطبية إلى المدنيين المحتاجين إليها في مختلف أرجاء اليمن، وإلى فرض عقوبات موجهة ضد المسؤولين عن عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية وعن ارتكاب الانتهاكات الأخرى للقانون الدولي الإنساني.



منظمة العفو
الدولية

رقم الوثيقة: MDE 31/8505/2018

اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org